حدود الديمقراطية– حق الديمقراطية في الدفاع عن نفسها–تأثير حالة الطوارئ على الديمقراطية

الديمقراطية الدفاعية:

https://www.youtube.com/watch?v=-3ujWtCTOVE

كيف صعدت النازية إلى سدة الحكم وأصبح (هتلر) الديكتاتور الأوحد عن طريق الديموقراطية

حماية النظام الديمقراطي ومبادئه وطابع الدولة من أي إنسان أو مجموعة الذين ينشطون في الحيز الجماهيري العام ويستغلون الأدوات والوسائل الديمقراطية من أجل المس والقضاء على النظام الديمقراطي أو طابع الدولة عندها وفي الحالات التي يكون فيها الخطر الذي يتهدد الدولة "حقيقياً" وكبيراً فإن الدولة تقوم بالدفاع عن نفسها عن طريق إلغاء الحق في الترشح والحق في الانتظام والعمل السياسي وتقييد حرية التعبير عن الرأي.

الديمقراطية الدفاعية في إسرائيل:

دولة إسرائيل تستخدم مبدأ الديمقراطية الدفاعية، وبناءً على قانون أساس الكنيست وقانون الأحزاب، فإنه لا يحق للحزب المشاركة في انتخابات الكنيست إذا ما اشتملت أحد أهدافه على:

- عدم الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية
- التحريض العنصري
- دعم دولة عدو أو منظمة إرهابية في حربها ضد دولة إسرائيل.
- (هنالك نقاش دائم في إسرائيل حول مدى ضرورة استعمال هذا المبدأ والحالات التي تجب فيها تطبيقه.)

أنظمة الطوارئ/ تشريع الطوارئ:

الحكومة مخولة بوضع أنظمة طوارئ وذلك من أجل حماية الدولة والحفاظ على أمن الجمهور وتقديم الإمدادات والخدمات الضرورية. ان ما يميز هذه الأنظمة هو أنه على الرغم من كونها تشريعا ثانوياً، إلا أنها قد "تتغلب" على تعليمات القوانين التي سنتها الكنيست بالتشريع الرئيسي (باستثناء القوانين المحمية مثل: قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، قانون أساس: حرية مزاولة العمل وقانون أساس: الكنيست) وبحسب القانون الإسرائيلي فإنه يمكن وضع هذه الأنظمة فقط عندما يتم الإعلان عن حالة طوارئ في الدولة بواسطة الكنيست. وفعلياً، ومنذ قيام الدولة أعلنت الكنيست عن حالة الطوارئ (يتم تجديد هذا الإعلان بشكل سنوي).

(حالة الطوارئ الدائمة تمس مسا كبيرا بالديمقراطية الإسرائيلية. بالاستناد إلى هذا القانون قامت السلطات الإسرائيلية في مطلع عام 2016 بحظر نشاط الحركة الإسلامية الشمالية والمؤسسات التابعة لها).

الاعتقال الإداري:

اعتقال وقائي فوري من دون اتباع الإجراءات القانونية العادية في حالات الاعتقال حتى بدون أن يكون المعتقل متهما بالقيام بمخالفة معينة وذلك بهدف منع المس بأمن جمهور المواطنين أو أمن الدولة والحفاظ على الحق في الحياة والأمن لمواطني الدولة.

يستطيع وزير الأمن إعطاء الأمر بتنفيذ مثل هذا الاعتقال الا ان هذا الإجراء يتعرض للكثير من النقد لكونه يمس بشكل كبير في الحقوق ولذلك فإن القانون يُقيد حالات استخدامه (عادة يستمر لمدة ستة أشهر، يحق فقط لوزير الأمن إعطاء أمر بتنفيذ اعتقال إداري لفترة زمنية طويلة. هذه الفترة تكون قابلة للتمديد).

(سامر العيساوي, خضر عدنان ومحمد القيق وماهر الاخرس هم من اشهر الأسرى الإداريين الذين تحدوا وتصدوا لأوامر الاعتقال الإداري عن طريق إعلانهم الإضراب عن الطعام لفترات طويلة أجبرت السلطات الإسرائيلية الإفراج عنهم بعد نضالهم الطويل والأليم إثر ما أطلق عليه معركة الأمعاء الخاوية.)

أسئلة عن الموضوع:

- اعرض الديمقراطية الدفاعية.
- اعرض أنظمة الطوارئ.
- اعرض الاعتقال الإداري.